

[الأصل: بالإسبانية]

## بيان المؤهلات

بيان تفصيلي لمدى وفاء المرشح، الدكتور إنبيغو سلفادور كريسيو، بالمتطلبات المنصوص عليها في الفقرات ٣ و ٤ و ٨ من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي والفقرة ٦ (ز) من القرار ICC-ASP/3/Res.6.

### فيما يتعلق بالفقرة ٣(أ) من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي

يتمتع الدكتور إنبيغو سلفادور كريسيو بأرفع المناقب الأخلاقية وهو مشهور في جمهورية الإكوادور بالنزاهة والحياد في سيرته المهنية والأكاديمية بصفته دبلوماسياً وموظفاً دولياً ومحامياً مستقلاً وأستاذاً وعميداً جامعياً. لقد عيّنهُ مجلس مشاركة المواطنين والرقابة الاجتماعية منذ ٣١ تموز/يوليو ٢٠١٨ ليتولى مهام المدعي العام للدولة، وتلكم وظيفة يتطلب دستور جمهورية الإكوادور من أجل ممارستها المتطلبات التالية:

المادة ٢٣٦- يعيّن مجلس مشاركة المواطنين والرقابة الاجتماعية المدعية العامة أو المدعي العام للدولة من المدرجين في قائمة ترسلها رئاسة الجمهورية. ويجب أن يفي المدرجون في القائمة بمعايير التخصص والجدارة وتخضع القائمة للتدقيق العمومي ولحق المواطنين في الطعن فيها؛ ويجب أن يفي المدرجون في القائمة بنفس المتطلبات التي تستلزمها العضوية في هيئة قضاة المحكمة الدستورية.

المادة ٤٣٣- يلزم في من يُعيّن عضواً في هيئة قضاة المحكمة الدستورية: (١) أن يكون من رعايا الإكوادور وأن تجوز له ممارسة حقوقه السياسية؛ (٢) أن يكون حائزاً شهادة في القانون من الدرجة الثالثة معترفاً بها اعترافاً قانونياً في الإكوادور؛ (٣) أن يكون قد زاول بنزاهة مشهود بها مهنة المحاماة أو القضاء أو التدريس الجامعي في العلوم القانونية لمدة لا تقل عن عشر سنوات؛ (٤) أن يتحلى بالاستقامة والأخلاق الحميدة؛ (٥) أن لا ينتمي وأن لا يكون قد انضم إلى قيادة أي حزب سياسي أو حركة سياسية في السنوات العشر الأخيرة.

### فيما يتعلق بالفقرة ٣(ب) '١' من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي

شارك الدكتور سلفادور، منذ تعيينه مدعياً عاماً للدولة، بصفته القانونية كممثل للدعاء بالحق المدني، في العديد من القضايا الجنائية التي جُني فيها على الدولة بالفعل الجرمي المقاضى بجريرته، بالتعاون الوثيق مع النيابة العامة للدولة، التي تتولى الادعاء العمومي. ويستلزم الاضطلاع بهذا العمل معرفة عميقة بقانون العقوبات (الذي كان نافذاً حتى آب/أغسطس ٢٠١٤) والقانون الجنائي الأساسي الشامل (النافذ بدءاً من آب/أغسطس ٢٠١٤) - المتضمنين القواعد الجنائية المتعلقة بالجواهر والقواعد الإجرائية - وقدرة على تطبيقهما.

كما تعيّن على الدكتور سلفادور تمثيل دولة الإكوادور في بعض الدعاوى على جمهورية الإكوادور أمام لجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان وفي قضايا أمام محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان، ما يستلزم معرفة واسعة بلوائح منظومة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان وسوابقها القضائية.

### فيما يتعلق بالفقرة ٣(ب) '٢' من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي

نال الدكتور إنبيغو سلفادور درجة الدكتوراه في الفقه القانوني من جامعة الإكوادور الكاثوليكية البابوية لإجرائه بحثاً وكتابته أطروحةً عن "الجرائم ضد سلام الإنسانية وأمنها" (Delitos contra la paz y seguridad de la humanidad) ودفاعه عن هذه الأطروحة، التي حصل بها على أعلى تقدير ونشرها فيما بعد مركز منشورات جامعة الإكوادور

الكاثوليكية البابوية بعنوان "القانون الجنائي الدولي. دراسات استشرافية" (Derecho Internacional Penal. Estudios en perspectiva). وبعد ذلك أعد الدكتور إنبيغو سلفادور دراسات عليا في القانون الدولي.

إنه شغل لأكثر من ٢٠ عاماً سدة رئاسة كرسي القانون الدولي العام في جامعة الإكوادور الكاثوليكية البابوية. وبموجب اتفاقية تعاون أكاديمي عُقدت بين اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومركز البحوث في مجال القانون الدولي (CIDI) التابع لجامعة الإكوادور الكاثوليكية البابوية إبان تولي الدكتور إنبيغو سلفادور إدارته، ضُمت إلى منهاج كلية الفقه القانوني مادة "القانون الجنائي الدولي" ومادة "القانون الدولي للنزاعات المسلحة" اللتين درّسهما بنفسه في بعض الفصول الدراسية. كما شارك بصفة مدرب في مجال القانون الجنائي الدولي والقانون الدولي الإنساني في دورات تدريبية نظمتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الإكوادور وبلدان أخرى.

وكان الدكتور سلفادور العضو الإكوادوري في الفريق القانوني الذي مثّل دولة الإكوادور أمام محكمة العدل الدولية في "القضية المتعلقة برش مبيدات أعشاب سامة رشاً جويّاً" (الإكوادور ضد كولومبيا)، التي افتُتحت في عام ٢٠٠٨ واحتتمت في عام ٢٠١٣ باتفاق ودي. أما الأعضاء الآخرون في هذا الفريق فهم الأستاذ بيير-ماري دُبوي (Pierre-Marie Dupuy) والأستاذ فيليب ساندس (Philippe Sands) والأستاذ ألان بويل (Alan Boyle) والمحامي بول ريشلر (Paul Reichler) وفريقه من المكتب القانوني فولي هوغ (Foley Hoag).

لقد نشر الدكتور سلفادور العديد من المقالات في المجالات المتخصصة وألقى محاضرات خلال فعاليات معنية بالقانون الدولي والقانون الجنائي الدولي والقانون الدولي الإنساني، إلخ.

إن الدكتور سلفادور زاول مهنة المحامي المستقل حتى تموز/يوليو ٢٠١٨.

**فيما يتعلق بالفقرة ٣(ج) من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي**

اللغة الأم للدكتور إنبيغو سلفادور هي الإسبانية. بيد أنه يتقن اللغة الإنكليزية تكلماً وقراءةً وكتابةً، ويتقن اللغة الفرنسية تكلماً وقراءةً.

**فيما يتعلق بالفقرة ٥ من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي (بالإشارة إلى الفقرتين ٣(ب)١ و٣(ب)٢ من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي)**

الدكتور إنبيغو سلفادور مرشّح يجب إدراجه في القائمة باء، نظراً إلى كفاءته المعترف بها في المجالات ذات الصلة من مجالات القانون الدولي (ولا سيما القانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي)، المتأتية عن إعداداته الجامعي وممارسته التدريس ومزاولته مهنة المحاماة لاحقاً.

غير أن للدكتور سلفادور من المزايا ما يسوّغ إدراجه في القائمة ألف أيضاً، بالنظر إلى أنه، إذ عُيّن مدعياً عاماً لدولة الإكوادور، شارك بتفويض قانوني منها، بصفته مدعياً بالحق المدني، في العديد من المحاكمات الجنائية في إطار الولاية القضائية الإكوادورية الداخلية، وفي العديد من الدعاوى على جمهورية الإكوادور أمام لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان وقضايا أمام محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان.

**فيما يتعلق بالفقرة ٨(ب) من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي**

ليس للمرشّح، الدكتور إنبيغو سلفادور، أي من التخصصات المنصوص عليها في الفقرة المعنية.

## فيما يتعلق بالفقرة ٤ (أ) من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي

جرى بشأن ترشيح الدكتور إنبيغو سلفادور التشاور مع أعضاء الفريق الوطني الإكوادوري لمحكمة التحكيم الدائمة، الدكتور كارلوس إستاريلاس فيلاسكيز (Carlos Estarellas Velásquez) والدكتور خوسيه ماريا بيريز نلسون (José María Pérez Nelson) والدكتورة ديانا سالازار منديز (Diana Salazar Méndez) والدكتور غُنزالو سلفادور هُلغوين (Gonzalo Salvador Holguín)، فأبدوا دعمهم القوي لترشيحه؛ فهو يتوافق مع أحكام المادة ٤ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، وبالتالي مع الفقرة ٤ (أ) '٢' من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي: "يجوز لأية دولة طرف في هذا النظام الأساسي أن تقدّم ترشيحات للانتخاب للمحكمة، ويتم ذلك باتباع [...] '٢' الإجراءات المنصوص عليها في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية لتسمية مرشحين لتلك المحكمة".

غير أن ترشيح الدكتور سلفادور، بالنظر إلى أن مجلس مشاركة المواطنين والرقابة الاجتماعية عيّنه مدعياً عاماً للدولة، وفقاً للمواد ١٢٠ و ٢٣٦ و ٤٣٣ من دستور الجمهورية، التي تقضي بأن شغل هذا المنصب يستلزم متطلبات تعادل المتطلبات اللازمة للتعين قاضياً في المحكمة الدستورية، وهي أعلى محكمة عدل في البلاد، يتوافق أيضاً مع الفقرة ٤ (أ) '١' من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي: "يجوز لأية دولة طرف في هذا النظام الأساسي أن تقدّم ترشيحات للانتخاب للمحكمة، ويتم ذلك باتباع [...] '١' الإجراءات المتعلقة بتسمية مرشحين للتعين في أعلى المناصب القضائية في الدولة المعنية؛ [...]".

مواد الدستور المشار إليها:

المادة ١٢٠ - تُسند إلى الجمعية الوطنية الصلاحيات والواجبات التالية، إضافةً إلى الصلاحيات والواجبات التي يحددها القانون:

[...]

١١ - تخويل السلطة العليا المنوطة بالنيابة العامة للدولة، وبهيئة الرقابة العامة للدولة، وبمكتب المدعي العام للدولة، وبأمانة المظالم، وبمحامي الدفاع العام، وبمكاتب المراقبين، وبأعضاء المجلس الانتخابي الوطني، وبمجلس القضاء، وبمجلس مشاركة المواطنين والرقابة الاجتماعية.

المادة ٢٣٦ - يعيّن مجلس مشاركة المواطنين والرقابة الاجتماعية المدعية العامة أو المدعي العام للدولة من المدرجين في قائمة ترسلها رئاسة الجمهورية. ويجب أن يفي المدرجون في القائمة بمعايير التخصص والجدارة وتخضع القائمة للتدقيق العمومي ولحق المواطنين في الطعن فيها؛ ويجب أن يفي المدرجون في القائمة بنفس المتطلبات التي تستلزمها العضوية في هيئة قضاة المحكمة الدستورية.

المادة ٤٣٣ - يلزم في مَنْ يُعيّن عضواً في هيئة قضاة المحكمة الدستورية: (١) أن يكون من رعايا الإكوادور وأن تجوز له ممارسة حقوقه السياسية؛ (٢) أن يكون حائزاً شهادة في القانون من الدرجة الثالثة معترفاً بها اعترافاً قانونياً في الإكوادور؛ (٣) أن يكون قد زاول بنزاهة مشهود بها مهنة المحاماة أو القضاء أو التدريس الجامعي في العلوم القانونية لمدة لا تقل عن عشر سنوات؛ (٤) أن يتحلى بالاستقامة والأخلاق الحميدة؛ (٥) أن لا ينتمي وأن لا يكون قد انضم إلى قيادة أي حزب سياسي أو حركة سياسية في السنوات العشر الأخيرة.

## فيما يتعلق بالفقرة ٦ (ز) من القرار ICC-ASP/3/Res.6

يتعهد الدكتور إنبيغو سلفادور بأن يتفرغ لتولي مهامه بنظام الدوام الكامل كلما تطلب ذلك عبء عمل المحكمة الجنائية الدولية.